**استطلاعات الرأي المضلِّلة**

* [غسان حجار](https://newspaper.annahar.com/author/23-%D8%BA%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1)

* [@ghassanhajjar@](https://twitter.com/%40ghassanhajjar)

* 4 تشرين الثاني 2017 | 00:07

* [0](http://www.facebook.com/sharer.php?u=https%3A%2F%2Fnewspaper.annahar.com%2Farticle%2F695704)

* [0](http://www.facebook.com/sharer.php?u=https%3A%2F%2Fnewspaper.annahar.com%2Farticle%2F695704)
* [Aa](https://newspaper.annahar.com/article/695704-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D9%84%D9%84%D8%A9)

قرأت في الايام الاخيرة عدداً من استطلاعات الرأي حول المرشحين الى الانتخابات النيابية وترجيح وصول بعضهم بالصوت التفضيلي. ورغم كوني غير ملمّ بهذا العلم الاحصائي القائم بذاته، الا انني ارفض جملة وتفصيلا "الاستغباء" الذي يجهد العديدون الى الصاقه بنا كمواطنين ومتابعين واعلاميين في محاولة منهم لتسويق اسماء او للتأثير على رأي عام غالباً ما يبدّل مواقفه في الساعات الاخيرة قبيل عملية الاقتراع وجزء كبير منه يبيع صوته عشية الانتخاب.

ولعل الاطرف في هذا المجال، اتصال وردني من اعلامي زميل يتمنى فيه نشر استطلاع للرأي يصب في مصلحة احدهم، لكنه "اعترف" بان الدراسة وقعت في اخطاء "بسيطة" بحيث اهملت واسقطت اسماء مهمة، لكن ذلك، وفق قوله، لا يبدل في النتائج التي اظهرت تقدم اسماء "غريبة عجيبة". وعذرا من هذا الوصف الذي ربما يليق تماما بعدد كبير من المرشحين الذين لا يملكون المؤهلات والبرامج والمشاريع والرؤى التي تسمح لهم بإحداث تغييرٍ ما نأمله من الطامحين الى بلوغ ساحة النجمة، بل انهم سيزيدون حتما من مستوى هابط نشهده احيانا، وهم بالتأكيد سيفاقمون الفساد المستشري لان هدفهم المنافع المحققة من النيابة ليس اكثر.

ADVERTISING

[inRead invented by Teads](http://inread-experience.teads.tv/)

والطريف ايضا ان استطلاعات الآراء في قضاء محدد، تضاربت نتائجها بين شركة واخرى، والسبب عدم اعتماد معايير علمية إنْ في اختيار العيّنة او في تحليلها، وربما يكمن السبب في تحوير النتائج لارضاء ممول الحملة. ودخل ناشطون عبر "فايسبوك" في نقاش حاد تفضيلي بين هذا وذاك من المرشحين، وكل منهم يستند الى استطلاع، ويفاخر باسم الشركة التي انجزته، ما يفقدنا الثقة بأكثرية المؤسسات العاملة في هذا المجال.

وقد روى لي مرشح متني قبل ايام ان احدى الشركات عرضت عليه انجاز دراسة عن شعبيته وحظوظه في الفوز بمقعد نيابي، مقابل مبلغ مالي كبير. ولما رأى الامر مبكرا، واعتذر مرحليا، تم شطب اسمه من الاستطلاع الذي نفذته الشركة في المنطقة.

هذا الغيض من فيض فوضى استطلاعات الآراء، لا يلغي الشركات الجدية في هذا المجال، حتى لا نصاب بمرض التعميم، لكنه في الوقت عينه يؤكد الدرك الذي بلغناه في الاعمال المنجزة، او المعلن عنها من دون انجاز ميداني فعلي، ويؤكد تخلي كثيرين عن المهنية، واندفاعهم الى كسب المال الانتخابي من دون بذل جهد مقابل.

ويتقاسم السياسيون المسؤولية مع تلك الشركات الدكاكين، اذ ان بعضهم يطلب معايير غير علمية، ليؤكد لسيده، رئيس اللائحة، قوته الميدانية وشعبيته المتنامية، ما يضمن له الترشح من جديد، ويكسب الوقت لترميم ما يكون قد خسره في مراحل سابقة. انه تواطؤ السياسة والمال والمنتفعين على حساب الحقيقة. وهو تواطؤ مقزز عندما يملأ شاشاتنا ووسائل التواصل الاجتماعي ويتحول تراشقاً بالارقام غير الصحيحة غالباً.